دور المشاريع البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر
دراسة مقارنة بين مشروعي "الجزائر البيضاء" و"مدينتي بيئتي" بإمارة دبي-

وهيبـــــة عبيـــد
جامعة سطيف 1

بن خديجة منصف*
جامعة سوق أهراس

الملخّــص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على واقع تجسيد المشاريع البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال دراسة مشروع "الجزائر البيضاء"، مقارنة بمشروع "مدينتي بيئتي" بإمارة دبي. إعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن، وقد توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: ضعف ملحوظ لتجسيد المشاريع البيئية وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بمثيلتها دبي. كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على الإقتداء بالتجربة الناجحة لدبي في هذا المجال.

الكلمات المفتاحة: المشاريع البيئية، التنمية المستدامة، مشروع الجزائر البيضاء، مشروع مدينتي بيئتي بدبي.

Résumé:

Cette étude visait à identifier la réalité des projets environnementaux et leur rôle dans la réalisation du développement durable en Algérie à travers l'étude du projet «L'Algérie blanche», par rapport au projet «Ma ville et mon environnement» dans l'Emirat de Dubaï. L'étude s'est appuyée sur deux méthodes : descriptive analytique et comparative.

L'étude a atteint un certain nombre de résultats dont les plus importants sont: une faiblesse marquée dans l'incarnation des projets environnementaux et son impact sur la réalisation du développement durable en Algérie, par rapport au projet de Dubaï. L'étude a également recommandé la nécessité de suivre l'expérience réussie de Dubaï dans ce domaine.

Mots-clés: Les projets environnementaux, Le développement durable, Le projet Algérie blanche, Le projet Ma ville et mon environnement à Dubaï

*– مدير مخبر البحوث والدراسات الإقتصادية.

Abstract:

The aim of this study is to recognize the reality of the implementation of environmental projects and its role in achieving sustainable development in Algeria, by the study of the project "The White Algeria", as a comparison with the project of "my cities is my environment" in Dubai. The study depended on the descriptive and analytical and comparative approaches .It reached a number of results, including: signinficant weakness in environmental projects that have positive impact on sustainable development in Algeria, compared to Dubai project . The study also recommended following the successful experience of Dubai in this area.

Keywords: The Environmental projects, The Sustainable development, White Algeria project, My city and my environment project in Dubai.

مقدمة:

إن قضية حماية البيئة من التلوث وأخطاره المحدقة أصبحت من أهم القضايا المصيرية التي تواجه البشرية، وهي قضية غاية في التعقيد والحساسية من حيث طبيعتها واتصالها بحياتنا اليومية وتأثيرها المباشر على كثيرٍ من القضايا المعيشية. لذلك يجب أن لا تترك للحكومات وحدها أو للمختصين وحدهم للنظر فيها ومعالجتها، فكل فردٍ في المجتمع مسؤول وعليه أن يشارك في دفع الأذى عن البيئة، وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع ومبادرات صديقة للبيئة تحقق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة؛ وحماية البيئة وإستدامتها من جهة أخرى، خاصة مع بروز مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر ريو ديجانيرو بالبرازيل عام 1992 ومحاولة إعطاء صورة جديدة للتنمية.

لقد أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين مناخ الاستثمار الأخضر، والدفع لتشجيع المشاريع الاستثمارية البيئية التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، والعمل على ايجاد

جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتمويلها، ولعل تجربة إمارة دبي من خلال مشروع "مدينتي بيئتي" الذي حقق العديد من النتائج التي ساعدت على النهوض بالتنمية المستدامة لخير دليل على نجاعة وفعالية مثل هذه المشاريع.

والجزائر كغيرها من الدول أدركت خلال العقود الأخيرة أهمية الحفاظ على البيئة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي دفع بعدد من المهتمين من ساسة وباحثين وهيئات إلى الدعوة إلى إرساء قواعد وضوابط تعمل على الاستدامة البيئية من خلال تنفيذ مشاريع صديقة للبيئة تهدف إلى مكافحة التلوث البيئي وتوفير منتجات وخدمات صديقة للبيئة، ومعالجة مشاكل نضوب الموارد البيئية، سواء تعلق ذلك بالبيئة داخل المنزل أو البيئة المهنية أو البيئة الخارجية إجمالا؛ على غرار "مشروع الجزائر البيضاء".

إشكالية الدراســـــة:

مع تزايد الاهتمام بالأمور البيئية وبروز مفهوم التنمية المستدامة وجدت المشاريع نفسها تتحمل مسؤوليات عما تسببه للبيئة الخارجية من أضرار ملموسة وغير ملموسة بسبب نشاطات لا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية، لذا باتت المشاريع البيئية تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة للدول والمجتمعات كما دلت علية التجارب الدولية. وهو الأمر الذي دفع بالقيادة العليا في البلاد للإقتداء بالنماذج الرائدة وتكييفها وفقا للخصوصيات الجزائرية وإنشاء مشروع "الجزائر البيضاء".

لقد جاءت هذه الدراسة محاولة الإجابة على سؤال أساسي مفاده "**إلى أي مدى أسهمت المشاريع البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر اشارة إلى مشروع "الجزائر البيضاء" بالمقارنة مع مشروع إمارة دبي"؟**

إن طرح الأسئلة التالية يمكن أن يسهم في توضيح إشكالية الدراسة:

- فيما تتمثل المشاريع البيئية؟ وكيف تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

- ماهي التدابير اللازمة المتخذة من طرف السلطات الجزائرية للاستثمار في مثل هذه المشاريع؟

- هل حققت المشاريع البيئية خاصة "مشروع الجزائر البيضاء "المساهمة الكافية لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر بالمقارنة مع إمارة دبي من خلال مشروعها "مدينتي بيئتي"؟

أهمية الدراســـــة وأهدافهـــــا:

تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوعا بالغ الأهمية وهو إنشاء استثمارات خضراء تراعي البعد البيئي خاصة مع تزايد الاهتمام بالأمور البيئية بغية تحقيق تنمية مستدامة، تكمل ثلاثية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى ترمي الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع البيئة في الجزائر وسبل حمايتها، وتقييم نتائج مشروع "الجزائر البيضاء" للوقوف على نقاط القوة وتدعيمها، ونقاط الضعف للتقليل منها لتحقيق فعالية هذه المشاريع.

- تشخيص المشاكل الحائلة دون تحقيق التنمية المستدامة عن طريق المشاريع البيئية والبحث عن الحلول القائمة للإصلاح.

- الاستفادة من تجربة امارة دبي في تنفيذ وفعالية المشاريع البيئية المقامة بها خاصو مشروع "بيئتي مدينتي" لإدارة النفايات.

المنهـــج المتبـــع :

لمعالجة مشكلة الدراسة وتحليل مختلف أبعادها، تم الإعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن؛ بفضل مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، وذلك من خلال المراجع والكتب والدوريات المكتبية، والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى النشرات والدراسات الصادرة عن هيآت رسمية.

أولا: المشاريع البيئية والتنمية المستدامة

1. المشاريع البيئية وحماية البيئة

يتخذ الاقتصاديون مفهوما خاصا للحماية من مشكلات البيئة، ويتناولون تلك المشكلات ليس بهدف منعها تماما، ولكن بغرض التوصل إلى الحجم الأمثل من الأذى البيئي الذي يترتب عليها[1]، لذلك فإن حماية البيئة لا تعني القضاء نهائيا على التلوث، فذلك أمر مستحيل في ظل التطورات الاقتصادية الحاصلة، وإنما تهدف بشكل أساسي إلى عملية الحد من التلوث، ويتم وفقا لما يراه أصحاب هذا الرأي حينما يتحقق الوصول بالتلوث إلى الحجم الأمثل والمقبول اقتصاديا بشأن حماية البيئة[2].

وعليه يمكن القول بأن حماية البيئة تعني "الصيانة اللازمة للعناصر المكونة لبقائها على حالتها الطبيعية دون إحداث أي تغيرات تشوهها وذلك من أجل تحقيق التوازن البيئي، ووقاية الإنسان من الانعكاسات الضارة لبعض عوامل البيئة، ثم تنقيتها بما أمكن من وسائل لتوفير شروط صحية ملائمة للإنسان".[3]

في ظل مفهوم التنمية المستدامة فحماية البيئة تعني مدى الاهتمام بالبيئة والعمل بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاج منتجات صديقة للبيئة، والذي لا يتحقق إلا بضرورة الاتجاه نحو الاستثمار في المشاريع الخضراء أو ما يعرف بالمشاريع البيئية.

يُنظر للمشاريع البيئية على أنها: "تلك المشاريع التي تسهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف"[4]. فهي بذلك "تلك الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها، أو تلك الاستثمارات التي تهدف إلى التخلص من ملوثاتها أو في معالجة مشاكل نضوبها، سواء كان ذلك يتعلق بالبيئة داخل المنزل أو بالبيئة المهنية أو البيئة الخارجية إجمالا[5]". تمييز هذه المشاريع عن الاستثمارات الأخرى بأنها تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها.

يمكن تصنيف المشاريع البيئية إلى المجموعات التالية[6]:

– مشاريع كوارث أو طوارئ: وتقام من أجل التخلص من مشاكل بيئية طارئة أو غير منتشرة في المجتمع كله.

– استثمارات لتنظيف البيئة المهنية والمنزلية الخارجية: مثل انتاج مرشحات وأجهزة تنقية الهواء الداخلي من الملوثات الغازية والغبارية وغيرها.

– استثمارات بيئية أمنية: مثل إنشاء حواجز قوية لمجابهة الفيضانات ولإقامة مشاريع لإزالة الألغام...إلخ.

– تشييد وبناء بيئي: التركيز فيه على استقطاب أكبر عدد ممكن من المنافع الطبيعية المجانية كضوء الشمس والهواء الطبيعي، استخدام عوازل الصوت.

– مشروعات المدن الجديدة: وهي أيضا ذات اهمية بالغة لأنها تهدف إلى إقامة مجتمعات بمواصفات بيئية صحية.

– استثمارات المخلفات والنفايات: وتعتبر من أهم وأفضل الاستثمارات البيئية من منظور العائد والتكلفة.

وهناك مبادئ للأداء المستدام التي يمكن اعتبارها طرق وأساليب لتكوين مشروع مستدام ومسؤول بيئيا وهي: الشفافية، الأفراد، سلسلة التوريد، الابتكار (الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة عالية على المدى الطويل)، الإستراتيجية[7]. هذه المبادئ تجعل من المشروع مسؤول ومستدام بيئيا، يأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب البيئي، وهذه هي أبعاد التنمية المستدامة التي يسعى إليها الجميع.

2. التنمية المستدامة وأبعادها

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة للنمو والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة وكافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات التنموية، لذلك تعددت التعاريف المقدمة وتباينت حسب منطلقات الباحث وخلفياته والمقاربات والمناهج التي اعتمد عليها في التحليل، فتنوعت بين الاقتصاديين والبيئيين والاجتماعيين والسياسيين.

لقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة بمعنى الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف ناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980 تدعى بـــ "World wildlife fund"[8]، وبشكل رسمي لرئيسة وزراء النرويج سنة 1987في تقرير Gro Harlem Bruntland للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة، وهكذا عرّفت هذه الأخيرة التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[9].

لتأتي بعدها عدة تعريفات منها: هي عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[10]. أما Edward barbier فيعرفها بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر؛ مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".[11] فلا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية، وأن العولمة الاقتصادية مستحيلة دون انتهاج تصرفات مسؤولة اتجاه البيئة[12].

الملاحظ أن هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول نقطتين رئيسيتين هما: إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

كما يلاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها مستمدة من مبادئها الثلاثة وهي التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، لكن التطور في المفهوم خاصة بعد مؤتمر ريو +5 (1997) أظهر أهمية أبعاد أخرى ولعل أهمها على الإطلاق البعد السياسي والمؤسساتي؛ بحيث يعتبر القاعدة التي تعمل على أساسها الأبعاد الثلاث السابقة، بالإضافة إلى البعد التكنولوجي.

لكن هناك من يرى بأن التنمية المستدامة ما هي إلا "إيديولوجية سياسية" تم صياغتها من طرف الأمم المتحدة، وعليه فمفهوم التنمية المستدامة "هو ذو بعد فلسفي أكثر منه مفهوما قابلا للتطبيق، ولكي يكون قابلا للتطبيق فإنه يجب أن يكون أحد مكونات ثقافة المجتمع وجزء من تركيبته المعرفية"[13].

بصفة عامة يمكن النظر للتنمية المستدامة كنتيجة حتمية لرغبة المجتمع في مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب البعد الاقتصادي، والغاية من ذلك هي تشجيع التوزيع العادل للثروات وحماية مستقبل وفوائد الأجيال المقبلة، وتتحمل مسؤولية تحقيق هاتين الغايتين كل من الدول الشركات والأفراد.

3. أثر تطبيق المشاريع البيئية على أبعاد التنمية المستدامة

- **على البعد الاقتصادي:**

يمكن لإجراءات المشاريع البيئية أن تؤثر على درجة استقرار مستوى الأسعار، فالسلع الملوثة والضارة للبيئة يمكن أن ترتفع أسعارها نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلع، حيث أن الرسوم والضرائب البيئية سوف ينتج عنها تكاليف إضافية من شأنها رفع أسعار

المنتجات آجلا أم عاجلا[14]. ما يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسات عند تصدير المنتجات المحلية واختراق الأسواق العالمية[15].

وقد يكون للمشاريع البيئية تأثيرا عكسيا على القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، فمن خلال تطوير تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة وتطوير إنتاج وتسويق السلع الاستثمارية البيئية يمكن أن تحقق تفوقا تكنولوجيا وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية لاختراق ودخول أسواق واسعة لتصريف منتجاتها، ولا شك أن كلا الإتجاهين يمكن أن يؤثرا بشكل سلبي أو إيجابي على التوازن الاقتصادي مع الخارج (ميزان المدفوعات).

يتأثر النمو الاقتصادي سلبا، حيث يمكن أن توقّف أو عرقلة النمو في المدى القصير من خلال الإنفاق على الاستثمارات غير الإنتاجية في مجال حماية البيئة، كما يمكن عرقلة الاستثمارات المخططة في بعض المشروعات. وإيجابا من خلال تطوير تكنولوجيا نظيفة تحمل في طياتها نموا اقتصاديا.

- **على البعد الاجتماعي:**

يمكن للمشاريع البيئية التأثير على التشغيل والعمالة في اتجاهين، فمن ناحية عندما يكون الطلب متزايدا على المعدات والتكنولوجيا البيئية سيؤدي إلى توفر فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات نتيجة زيادة الاستثمارات فيها.[16]ومن ناحية أخرى يمكن لأسباب تتعلق بإجراءات حماية البيئة أن لا تنفذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة مثل بناء منشآت الفحم أو محطات الطاقة النووية، أو قد تصبح بعض المنشآت ذات تكلفة عالية ولا تستطيع تنفيذ الشروط ومتطلبات البيئة، ويمكن لهذه التكاليف الإضافية أن تؤدي إلى توقف

بعض المنشآت عن العمل، ما يترتب على ذلك حدوث آثار سلبية على التشغيل والعمالة، وخسارة العديد من فرص وأماكن العمل.

- **أثرها على البعد البيئي:**

هناك بعض الدول والمؤسسات الاقتصادية التي سعت إلى تحسين سلوكها البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الاستراتيجية وأولويات سياساتها التسييرية، من خلال تبنيها لممارسات وتقنيات حديثة تخدم حماية البيئة وصيانة مواردها وتقديم منتجات صديقة للبيئة، ولتبيان ذلك ارتأينا أن نعرض مجموعة من النماذج الواقعية على سبيل المثال لا الحصر من خلال مشروعين نفّذا في دولتي الجزائر وإمارة دبي ومعرفة آثارهما على المجتمع والدولة والبيئة.

ثانيا: عرض تجربة الجزائر وإمارة دبي في تشجيع المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

في ظل الانفتاح نحو اقتصاد السوق و تزايد اهتمام السلطات بمسائل البيئة والبحث عن سبل الوصول إلى تنمية مستدامة بما يبقي من فرص الرفاهية للأجيال المقبلة، ومع ما جاء في وصف التقرير الوطني حول وضعية ومستقبل البيئة في الجزائر عام 2000، أنها تواجه أزمة ايكولوجية مهددة لنظام البيئة وبالتالي التنمية المستدامة والحفاظ على الموروث الطبيعي للأجيال اللاحقة[17]. ما دعى دونما تردد إلى ضرورة تحديد مخطط وطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الذي تم تبنيه عام2001 ، ويتمثل هدفه الرئيسي في اقتراح استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الأمدين المتوسط والطويل. ويركز على أربع مجالات أساسية وهي: تحسين

صحة المواطن ونوعية معيشته، الحفاظ على الرأسمال الطبيعي، خفض الخسائر الاقتصادية، تحسين القدرة التنافسية وحماية البيئة الشاملة[18].

1.الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر 2011/2001

لقد تمت المصادقة على هذه الإستراتيجية من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 14 أفريل 1996، وفي إطار تنفيذها شرعت الجزائر في إنجاز خطة عمل ترمي إلى إعداد مخطط وطني لحماية البيئة، وذلك بالتعاون مع البنك العالمي سعيا لضبط الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي، واقتراح تدابير أكثر ملائمة للتكفل بها[19]، وذلك عن طريق دمج قابلية البيئة للبقاء في استراتيجية تنمية البلاد لإحداث نمو مستدام وخفض حالة الفقر، وكذا سن سياسات عمومية فعالة ترمي إلى ضبط الجوانب الخارجية للبيئة ذات الصلة بالنمو وبالأنشطة الاقتصادية التي يبادرها القطاع الخاص بشكل متزايد.

لقد تمحورت عناصر الإستراتيجية الوطنية للبيئة في[20]:

- حماية الغطاء النباتي وتوسيعه، والإلتزام ببلوغ نسبة تشجير تقدر بـــ 25%؛
- الحفاظ على التنوّع البيولوجي والحرص على حماية كل الأنواع الحيوانية والنباتية النادرة أو المهددة؛
- حماية السهوب من التدهور بإصلاح الأراضي التي أصابها التصحر؛
- حماية الأحواض السطحية، والتدخل بصفة أولوية في المناطق المتضررة؛
- مكافحة التلوث الصناعي بكل أشكاله وبآليات وقائية وترتيبات مضادة؛
- وضع نظام وطني لتسيير النفايات الخطيرة بيئيا وبكيفية عقلانية؛

- تحسين تسيير النفايات الحضرية عن طريق تحسين شروط جمعها وإحداث شبكة مزابل خاضعة للمراقبة، وأنظمة أخرى لمعالجة النفايات؛

- تنفيذ سياسة لاسترجاع النفايات الحضرية والصناعية وإعادة رسكلتها ومعالجتها وتثمينها.

ومن هنا فإن تنفيذ هذه الإستراتيجية تطلب:

- بناء سياسات عمومية فعالة بتنظيم ذي مصداقية، ومتابعة التطبيق الفعلي وبقدرات مؤسساتية وموارد بشرية ذات نوعية في كل المستويات وخاصة على مستوى الجماعات المحلية؛

- تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة لتنفيذ البرامج المسطرة؛

- بناء سياسات وإنشاء مؤسسات واعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة، وتطهير الإطار المعيشي والتسيير العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية، وإشراك المواطنين بصفة تلقائية.

ومن خلال التطرق إلى الاستراتيجية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في إطار حماية البيئة والتنمية المستدامة، نجد أنها تركّز أساسا على الأدوات الاقتصادية (الجباية البيئية تحويل الدعم أو رفعه على الموارد الطبيعية)، ولم يكتف المشرّع بوضع هذه الوسائل الوقائية، وإنما لجأ إلى تعزيز أساليب الحماية الإدارية بسياسة جزائية (حوافز مالية وجمركية) بمقتضى التشريعات الخاصة بحماية البيئة (كما نصت عليه المادة 76 من قانون حماية البيئة)، وكذا ما جاء في الإجراءات التنظيمية المنصوص عليها في القانون رقم 01-03 المرتبط بتشجيع وتطوير الاستثمارات ولاسيما في مجال حماية البيئة، وهذا عبر الحوافز الجبائية المتعددة الممنوحة من طرف الدولة بواسطة

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في المشاريع التي تتعلق أساسا بمجال تسيير النفايات الحضرية الصلبة، خاصة جمع القمامات المنزلية (تم تسجيل14 مشروع)، ومشاريع استرجاع وتدوير النفايات (تم تسجيل 28 مشروع)[21].ومع صرامة الإجراءات والجزاءات القانونية المترتبة عن مخالفتها، فقد لجأ إلى تدعيمها بسياسة أكثر فعالية وهي السياسة المالية في إطار الملوث الدافع وهو مبدأ مرهون بمشكلة التلوث.

2.دراسة مشروع "الجزائر البيضاء" بالجزائر

إن المشاكل المتعلقة بنقص النظافة ووجود الأوساخ، بدأت تشكل ظاهرة مقلقة في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية عبر ربوع الوطن، لذلك فقدت أحياؤنا نظافتها وجمالها ولم تعد الجزائر بيضاء كما كانت عليه سابقا. نتيجة لذلك وتطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الهادف إلى تحسين بيئة المواطن، تم إبرام اتفاقية بين وزارة تهيئة الاقليم والبيئة ووزارة التشغيل والتضامن الوطني في جوان 2005، نتج عنها ميلاد مشروع "الجزائر البيضاء".

يكتسي المشروع أهمية بالغة على الصعيد[22]: **البيئي** بفضل الهدف الرئيسي الذي أنشأ من أجله وهو تحسين بيئة المواطن الجزائري من خلال:

-إستحداث مؤسسات مصغرة لتنظيف الاحياء وصيانة المساحات الخضراء؛

-تحسين نوعية الحياة بمكافحة التلوث البيئي؛ وتطوير مساحات الترفيه؛

-توفير محيط صحي ونظيف لحماية المواطن من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط المعيشي؛

-نشر الثقافة البيئية لدى المواطنين وتنمية روح المواطنة الايكولوجية لديهم؛

- تنظيف الأحياء عن طريق جمع ونقل النفايات المنزلية.

أما على الصعيد **الاقتصادي والاجتماعي** فإن هذا المشروع يساهم في:

-الادماج الاجتماعي والمهني للشباب بدون عمل(الشغل الأخضر)، وكذا خلق نشاطات مدرة للأرباح لفائدة هؤلاء الشباب، فيؤدي لتخفيض معدلات البطالة؛

- تحسين الدخول الفردية للمواطنين ومن ثم رفع القدرة الشرائية، مما يؤثر ايجابا على الدخل الوطني؛

-مساهمة عملية الرسكلة للمواد القابلة للتثمين في التقليل من كمية النفايات التي يتم اخلاؤها نحو المزابل، وبالتالي تخفيض التلوث الجمالي للمناظر الطبيعية ومختلف الانبعاثات والغازات السامة المنبعثة منها، كما أن إعادة استغلال هذه المواد سيؤدي إلى اقتصاد لا بأس به في المواد الأولية.

تم تصنيف الأنشطة الداخلة ضمن مشروع "الجزائر البيضاء" إلى نوعين[23]:

-المشاريع غير المدرة للأرباح (المؤقتة): جمع ونقل النفايات المنزلية، ترقية سلات المهملات، إنشاء وصيانة المساحات الخضراء، تسريح القنوات وتطهيرها، التدخل لمعالجة مياه الصرف، ...الخ.

-المشاريع المدرة للأرباح (الدائمة): وتتمثل في إنشاء مؤسسات مصغرة لتصنيف ومعالجة النفايات الخطرة، إنشاء مؤسسات لاسترجاع وإعادة تدوير بعض عناصر النفايات المنزلية والصناعية، بناء واستغلال المراحيض

العمومية في الأسواق والتجمعات السكنية الأخرى، إنشاء مؤسسات مصغرة لتحويل النفايات (الزجاج، البلاستيك، المعادن الحديدية وغير الحديدية)...الخ.

إن الإجراءات المتخذة في تنفيذ هذا المشروع كانت وفق المراحل التالية[24]:

- تحديد مناطق إنجاز المشروع من طرف اللجنة البلدية المشرفة وإعداد البطاقة الفنية من طرف المصالح المعنية والتي تشتمل على المبلغ المرصود للمشروع (لا يجب أن يتجاوز 700000 دج بالنسبة للمشاريع التابعة لجهاز أشغال المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملةTUP-HIMO)، مدة إنجاز المشروع التي تقدر بثلاثة أشهر (بالنسبة للمشاريع غير المدرة للأرباح)، الأشغال المقرر إنجازها (حسب بيان كمي وتقديري)، عدد العمال يتراوح بين 06 إلى 10 عمال.
- اختيار المقاول الصغير والعمال المقيمين بحي أو بلدية المشروع.
- مرافقة المقاول الصغير من أجل تسهيل المساعي الإدارية له.
- فتح الورشات ومتابعة الأشغال بها وتفقد الورشات ووضع التأشيرات على جداول المنجزات ووضعيات الأشغال.
- تسديد وضعيات الأشغال على أساس ملف مالي مرسل من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للفروع المكلفة بالتمويل.

يتم تمويل هذا المشروع من طرف ثلاث وكالات وطنية وهي:

- وكالة التنمية الاجتماعية ADS: لتمول المشاريع غير المدرة للأرباح.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: لتمول المشاريع المدرة للأرباح إذا كانت تكلفة المشروع تتراوح مابين 50000 دج إلى 400000 دج.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: لتمول المشاريع المدرة للأرباح عندما تكون تكلفة المشروع أكبر من 400000 دج.

3.مشروع "بيئتي مدينتي" لإعادة تدوير النفايات بإمارة دبي

تعمل بلدية دبي جاهدة لجعل الإمارة أكثر مدن العالم استدامة مع حلول العام 2020، خصوصاً مع إطلاق مشروع «ثقافة دبي البيئية»، وفي إطار ذلك أطلقت مبادرة «مدينتي بيئتي» في فيفري 2012 والمستمرة حتى الآن، والتي تقوم على احترام المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، ويسهم في خلق بيئة مشجعة لتعزيز نمو اقتصاد دبي الأخضر[25].

يهدف هذا المشروع إلى فصل المواد القابلة للتدوير من مصدرها وإعادة تدويرها وتقليل كمية النفايات المنزلية التي يتم دفنها بنسبة تتجاوز نحو35 %، والبدء بإعداد إستراتيجية لتوفير كمية من المواد تكفي لإنشاء صناعة وطنية قائمة على إعادة التدوير، فحسب دراسة أعدتها البلدية فإن حوالي 50 % من النفايات عبارة عن ورق وكرتون وبلاستيك ومعادن لا يتم الاستفادة منها بسبب اختلاطها ببقايا الطعام والأغذية وغيرها من الملوثات. وفي هذا الإطار تعاقدت بلدية دبي مع عدد من كبريات شركات القطاع الخاص لتنفيذ برنامج تجميع النفايات في ثلاث من المناطق السكنية التي تم اختيارها كمرحلة تجريبية وهي منطقة مزهر الأولى ومزهر الثانية وند الحمر، كما قامت بإعداد خطة زمنية لتنفيذ المشروع و تنظيم حملة لتوعية القاطنين في المناطق المختارة تساعد على انتشار المبادرة، إلى جانب المدارس والأطفال،

خصوصاً وأنها تسعى من خلال "مدينتي بيئتي" أن تستهدف الأطفال والجيل الجديد ليعلم معنى الاستدامة بشكلها المطلوب وأن يكون لديه فكر بأهميتها في المجتمع. (26)

يستهدف المشروع كل فئات المجتمع المحلي خصوصاً القاطنين بدبي لجعل المدينة ذكية وإمارة مستدامة عن طريق تعزيز الانتماء للمكان والشعور بالمسؤولية والشراكة في المحافظة على مكتسبات التنمية المستدامة وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للتثقيف والتوعية البيئية التي أقرّتها وزارة البيئة والمياه، وكذا الحفاظ على المظهر العام وتحسين الوضع البيئي والصحي للإمارة. (27)

فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتسيير هذا المشروع فقد تم:

- توزيع حاويتين بلونين مختلفتين لكل الوحدات السكنية في المناطق المختارة، حيث تم تخصيص إحداها للنفايات القابلة للتدوير والأخرى للنفايات غير القابلة للتدوير، وتم وضع رسومات وإرشادات تعريفية على الحاويتين لتسهيل عملية فصل النفايات، ويتم سحب كافة الحاويات عن طريق تشكيل فريق وبرنامج سريع ليلا. (28)

- تدشين مشروع الحاويات الضاغطة تحت الأرض واستخدام أفضل التقنيات الحديثة العالمية والرائدة في مجال تخزين النفايات بالشكل الذي يحافظ على البيئة، ويقلل من تأثير النفايات في المدينة لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن مدينة دبي أصبحت من المدن العالمية الحديثة؛

- استخدام مكائن تنظيف وغسيل الشوارع وإزالة العلكة ومادة اللبان في سعيها للتطوير والتحديث، فقد قامت بالتعاون مع شركة مركز الخليج لمعدات

النظافة و الخبرة الكبيرة في مجال تقنيات وتكنولوجيا النظافة العالية بتوريد وتشغيل أحدث المكائن في الأداء والنوعية والتطبيقات صديقة البيئة؛

- الإعتماد على وسائل تخزين النفايات العاملة بالطاقة الشمسية، والتي تعتبر من أحدث الابتكارات في مجال التخلص من النفايات، حيث تقوم بتوليد الطاقة وإنارتها بضوء مخفي يعطي مظهر جمالي ومميز لها في الأماكن التي تتواجد فيها، مما يسهل على المستخدمين رؤيتها وتحديد مكانها خصوصا ليلا، وسوف تساهم بشكل فعال بنشر الوعي البيئي الذي تهدف إليه إدارة النفايات.

ثالثا: تقييم تجربة تنفيذ المشروعين على التنمية المستدامة

1.تقييم تنفيذ مشروع الجزائر البيضاء على التنمية المستدامة

كماهو مبرمج فإن مشروع " الجزائر البيضاء" جاء في الأصل لمحاربة الفقر ومساعدة البطالين، وتحسين بيئة المواطن الجزائري من خلال خلق المساحات الخضراء وتخليص المناطق السكنية والحضرية من القمامة المنزلية والحفاظ على البيئة، وتقييما لفعالية هذا المشروع في الجزائر ارتأينا أن نبين ذلك من خلال مجموعة من الولايات التي طبقته وقد كانت كالتالي:

- **الجزائر العاصمة**[29]: في المجال الإقتصادي والإجتماعي سمح المشروع الذي شمل 57 بلدية للجزائر العاصمة وخُصّص لها 375 مشروع بفتح 3000 منصب عمل للشباب البطّال، حيث يستفيد كل صاحب مشروع من غلاف مالي سنوي قدره 340 مليون سنتيم، بالإضافة إلى ألبسة وعتاد وكل المستلزمات على حساب وكالة التنمية الاجتماعية. أما في المجال البيئي فتسير وتيرة أشغال المشروع بالعديد من بلديات العاصمة ببطء، المتعلقة

أساسا بإعادة واجهة العمارات، والطرقات والأرصفة، بالإضافة إلى تهيئة وتنظيف المساحات الخضراء.

- **ولاية عنابة**[30]: في المجال الإقتصادي والإجتماعي فقد تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـــ 83 مليون سنتيم لكل فريق متشكل من 7 أشخاص، يقودهم فرد منهم يعمل على ضمان التأمين للعمال، والراتب الشهري المقدر بـــ 18 ألف دج لكل بطال، إلى جانب تسخير جميع وسائل العمل والنشاط. وفي المجال البيئي لم يسجل أي تغيير على الوضع البيئي للولاية المتواجد في حالة متدهورة للغاية، خصوصا عبر وسط المدينة، دون أن يقدم أي مردود في تغيير وضع الولاية المصنفة على رأس قائمة الولايات الأكثر تلوثا عبر الوطن.

- **ولاية تبسة**[31]: في المجال الاقتصادي والاجتماعي استنزف المشروع للفترة الممتدة بين سنتي 2005-2009 حوالي 5 ملايير سنتيم، بحيث تمكنت عشرات المجموعات الشبانية نمط 9 أو 7 شبان مع رئيس ورشة الإستفادة من أجور وتأمين إجتماعي وصل إلى 12 ألف دينار جزئري شهريا. أما في المجال البيئي فالملاحظ على مستوى البيئة والمحيط أن أحياء المدن التي أقيمت بها هذه الورشات مازالت تعاني أزمة حادة في تلوث المحيط وانتشار الأعشاب الطفيلية وأكوام القمامة، وتعاني بعض المواقع من الرمي العشوائي لفضلات الحديد وردوم ورشات البناء وبقايا ترميمات المباني العامة والخاصة.

- **ولاية تيارت:** في المجال الاقتصادي والاجتماعي تستفيد سنويا من حوالي 100 مشروع والتي توفر 800 منصب شغل وتستهلك مبلغ 34 مليار سنتيم لأجل تحسينها. أما في المجال البيئي فلم ترق تلك المشاريع للتوقعات والمخطط الذي جسدت لأجله في تحسين بيئة المواطن.

وعلى هذا الأساس يظهر لنا فشل هذا المشروع خاصة في تحقيق أهداف المجال البيئي والذي أكدت عليه وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة سنة 2016، أن برنامج "الجزائر البيضاء" لم يسر مثلما كان مبرمجا له، بسبب منح العديد من المشاريع المندرجة ضمنه لغير مستحقيها. بالإضافة إلى تسجيل العديد من الخروقات بالرغم من حجم الميزانية المخصصة للقطاع، وتنوع البرامج الموجهة لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية، وهذا لغياب المراقبة الفعلية والميدانية من قبل البلديات للمجموعات الشبانية التي تعنى بهذا المشروع وعليه فان الجهود تبقى كما وصفتها محدودة، وتستدعي مزيدا من التنسيق والتكامل مع كافة الفاعلين.

2. تقييم تنفيذ مشروع مدينتي بيئتي على التنمية المستدامة

فيما يخص إمارة دبي ومشروعها "مدينتي بيئتي"، فهناك جملة من النتائج المحققة على الصعيد البيئي والاقتصادي والاجتماعي نذكر منها[32]:

- في إطار تدشين بلدية دبي نظام تجميع الحاويات الضاغطة تحت الأرض البالغة كلفته 10 ملايين درهم، وفر للبلدية الكثير من الوقت والجهد كونه يسهم بشكل فعال في التقليل من عدد مرات التفريغ، وتخفيض كلفة نقل النفايات والاستغناء عن الحاويات التقليدية بأحجام مختلفة. كما أن تنفيذه مع مراعاة توفير نظام مغلق بالكامل جنب انتشار الروائح الكريهة، وخدم مناطق وسط المدينة والمناطق التجارية التي تتسم بالزحام وحركة البيع والشراء.

- بعد استقدام مكائن غسل الشوارع والأرصفة، والتي تعمل بضغط الماء العالي الذي يصل إلى 200 بار القادر على إزالة أصعب الأوساخ والعلكة المتراكمة، وتصل درجة حرارة الماء إلى 130° مما يزيد من قوة التنظيف

ويعطي إمكانية التعقيم للأسطح المغسولة، ولأول مرة بطريقة العربة التي تُجر خلف المركبات في الشوارع.

- إن استعمال الحاويات الضاغطة التي تعمل بالطاقة الشمسية لها القدرة على توليد الطاقة من أشعة الشمس دون الضرورة لتوصيلها بأي من المصادر الكهربائية مما يسهل وضعها في أي مكان يستوجب ذلك، ويسهل على المستخدمين رؤيتها وتحديد مكانها خصوصا ليلا، كما أن تكلفتها ضئيلة، وتساهم بشكل فعال بنشر الوعي البيئي عبر إمكانية وضع إعلانات عليها وإضاءتها دون الحاجة لمصدر كهربائي مما يساعد على التقليل من الطاقة المستخدمة ويسهل عملية التوعية التي تهدف إدارة النفايات نشرها.

- تمكين أطفال المجتمع من ثقافة التدوير والشراكة في المسؤولية في فرز النفايات بالمصدر عبر تنفيذ عدد من ورش العمل المتقدمة في مدارس دبي بأسلوب عصري يسمى ب(التعليم باللعب) نظراً لأهمية الطفل باعتباره عنصراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة. وذلك عن طريق فريق عمل متخصص يزور نحو 12 مدرسة لاستهداف 1000 طالب على مدار العام الدراسي.

واستناداً للنجاح اللافت الذي حققه هذا المشروع التجريبي والاستجابة الواسعة من شرائح المجتمع، عملت إدارة النفايات – بالتعاون مع أصحاب المصلحة لديها – على توسيع نطاق المشروع ليشمل مناطق جديدة بدبي وهي جميرا الأولى، والثانية، والثالثة، والصفا الأولى والثانية، وأم سقيم الأولى والثانية، والمنارة، وأم الشيف، والبرشاء الثانية والثالثة، **مع التركيز** على جمع المخلفات القابلة للتدوير وفصل النفايات من مصدرها، بما يسهم في خفض حجم النفايات في مكبات القمامة وتشجيع القاطنين على تبني أفضل ممارسات النظافة لتعزيز مكانة دبي كمدينة مستدامة.

خاتمـــــــــــة

عملت الجزائر على تفعيل مختلف سياستها لحماية البيئة وتشجيع أفضل ممارسات النظافة لتعزيز اقتصادها الأخضر، وفي إطار ذلك ظهرت العديد من المشاريع البيئية التي تتعلق أساسا بمجال تسيير النفايات ولاسيما القمامات المنزلية؛ وكذا مشاريع استرجاع وتدوير النفايات، ويعتبر مشروع الجزائر البيضاء مثالا لذلك، غير أنه لم يثبت مساهمته الفعلية في تحقيق التنمية المستدامة للعديد من الخروقات التي طالته، على عكس مدينة دبي التي نجحت في تنفيذ مشروعها البيئي ولذلك يجب الاستفادة من تجربتها ومحاولة العمل بجدية لتفعيل هذه المشاريع لما تمثله من أهمية من حيث العائد والتكلفة.

الاستنتاجات والاقتراحات:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر المشاريع البيئية وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، باعتبارها تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وتهدف لتوفير منتجات صديقة للبيئة؛

- يكتسي مشروع الجزائر البيضاء بالجزائر أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من الناحية النظرية، لكن من الناحية التطبيقية وعند تنفيذ هذا المشروع في ولايات الوطن اتضح أنه لا يحقق الفعالية المطلوبة منه خاصة في حماية البيئة وتطهير المحيط من القمامات المنزلية، ولم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة كما كان مبرمجا له؛

- تطورت إدارة النفايات في إمارة دبي لتتغلب على تحديات كثرة النفايات عن طريق منهجية مدروسة والتركيز على الاستدامة البيئية، وذلك من خلال

تنفيذ مشاريع ومبادرات صديقة للبيئة في إطار زمني محدد ومرتبط مع خطط التنمية الحضرية والخطط الإستراتيجية لها؛

- تعتبر مدينة دبي رائدة في الاستدامة من خلال مشروعها "مدينتي بيئتي" الذي لاقى نجاحا كبيرا في مرحلته الأولى ليتوسع بعد ذلك إلى مناطق أخرى من الإمارة، بسبب الوعي البيئي وسيادة الثقافة البيئية لدى مختلف فئات المجتمع، الذي ساهم بشكل كبير في نجاح المشروع وتحقيق الاستدامة البيئية.

من جهة أخرى يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات على ضوء الإستفادة من عناصر نجاح تجربة دبي، والمتمثلة في:

- تشجيع ونشر السلوك الودي اتجاه البيئة، والتأكيد على فكرة المشاركة الشعبية لحل المشاكل البيئية، وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب لرفع مستوى الوعي البيئي العام(الثقافة البيئية)؛

- تمكين أطفال المجتمع من ثقافة التدوير، والمشاركة في عمليات فرز النفايات عبر تنفيذ ورشات عمل مقدّمة في المدارس بأسلوب عصري يسمى بـــ (التعليم باللعب)، لاعتبار الطفل عنصراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة؛

- ينبغي على الأسرة - في المقام الأول -أن تنظر بجد لمسألة الاهتمام بالبيئة، وذلك من خلال نشر الحس البيئي والاهتمام بالاقتصاد المنزلي؛

- على الدولة تفعيل إجراءات جديدة في صرف الأموال العمومية في موضعها ولمستحقيها من المجموعات الشبانية التي تشرف على المشاريع البيئية، وكذا عمليات المراقبة الفعلية؛

- توسيع مجال نظام الحوافز الاستثنائية المعتمدة من طرف الوكالات الوطنية التي تشجع مختلف أنواع وأشكال الاستثمارات البيئية، ومن وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل هذه الاستثمارات.

المراجع المعتمـــدة :

(1)– محمد زيدان، فرج شعبان: "حماية البيئة كمدخل من مداخل التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت سكيكدة يومي21 – 22 أكتوبر ، 2008 ، ص 02.

(2)– مصطفى بابكر: "السياسات البيئية"، مجلة جسر التنمية، الكويت، المجلد 03، العدد 25، المعهد العربي للتخطيط، جانفي 2004، ص 06.

(3) – سليمان بوفاسة: عبد القادر خليل، "البيئة وآليات حمايتها لأجل تنمية مستدامة"، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، ص 09.

(4) - Guyonnard Françoise Marie, Willard Frédirique : « Le Management environnemental au développement durable des entreprises », Ademe, France, 2005,p 05.

(5)– زينب الأشوح: "الأطراد والبيئة ومداولة البطالة"، دار غريب، القاهرة، 2003، ص112.

(6) - Guyonnard Françoise Marie, Willard Frédirique : Ibid, p : 05.

(7)– أمين لطفي: "المراجعة البيئية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص34.

(8)– مراد ناصر: "التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها"، مجلة التواصل، العدد 26، جامعة البليدة، جوان 2010، ص133

(9) – اللجنة العالمية للبيئة التنمية: مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1989 ص69 .

(10) – سحر قدوري الرفاعي: " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية : إشارة خاصة للعراق"، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في

الجمهوررية التونسية في سبتمبر 2006 ، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية،2007 ، ص24 .

(11)– عماري عمار: "اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي – التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف ، أيام 09/08/ أفريل، 2008، ص 04.

(12) - Jean Supizet :«le management de la performance durable»,Edition d'organisation, France, 2002.

(13) - Paul de Backer : « les indicateurs financiers du développement durable », Editions d'Organisation, Paris, France, 2005, p. 15

(14)– أحمد أبو يزيد الرسول: " التنمية المتواصلة الأبعاد و المنهج"، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، 53.

(15)– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية "، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، جويلية 2005، ص: ط

(16)– مزياني نور الدين وقحام وهيبة: " التوعية البيئية ودور في تحقيق التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني الخامس حول الاقتصاد البيئي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 ، 02 نوفمبر 2008، سكيكدة،الجزائر ،ص120.

(17)– شراف براهيمي: " البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)"، مجلة الباحث، العدد 12،2003، ص 102.

(18)– سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت: " آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الأول حول:علاقة البيئة بالتنمية: الواقع والتحديات، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، الجزائر، أيام 29/28 أفريل، 2015، ص 15.

(19)– وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر(2000)، ص ص 255،254.

(20)– عبد الله الحرتسي حميد: " السياسة البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر 1994–2004"، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشلف، 2005، ص 156.

(21)– صديقي مسعود، مسعودي محمد: " الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" ، مداخلة ضمن بحوث وأوراق عمل ملتقى الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، مرجع سبق ذكره،ص ص 549–550.

(22)– وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: مرجع سبق ذكره، ص 63.

(23) - Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale, "Procédures relatives au projet "blanche Algérie", Alger, 2005, pp 06-07.

(24) -Ibid, p06.

(25)– حسين لوتاه: " بلدية دبي تحول النفايات إلى طاقة العام المقبل"، مجلة البيئة والمجتمع، العدد 152، بلدية دبي، اكتوبر 2015، ص 20.

(26)– مسعود محمد بن مسعود: "مشروع مدينتي بيئتي لإعادة تدوير النفايات"، مجلة بيئة المدن، العدد الرابع، مجلة تصدر عن مركز البيئة للمدن العربية، بلدية دبي– الإمارات العربية المتحدة–، جانفي 2013، ص ص 14،15.

(27)– محمد حمدي شاكر: «مدينتي بيئتي».. ثقافة خضراء ومواد مستدامة، ددبي،نشر بتاريخ 2015/10/14،عن موقع: http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/، تم الاطلاع عليه بتاريخ جانفي 2016.

(28)– مسعود محمد بن مسعود: مرجع سبق ذكره، ص ص 16– 19.

(29) - الهادي بن حملة، بتاريخ 2012/08/23، http://www.djazairess.com/djazairnews/

(30) – وهيبة عوامرية، ملايير تصرف دون جدوى في مشاريع "الجزائر البيضاء"،عن الموقع:http://www.al-fadjr.com/ar/est-info/294626.html

(31)- عليان سمية: بتاريخ 2009/09/06. http://elkhabar.com/quotidien/?ida،

(32) - بلدية دبي توسع نطاق مشروع "مدينتي .. بيئتي"، 2014/04/23، عن الموقع: http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/ .